الدرس الرابع: مراحل اعداد البحث العلمي "مرحلة جمع الوثائق العلمية"

حتى يخرج البحث العلمي الى النور يجب أن يعتمد فيه الباحث على مجموعة من الوثائق العلمية، ترتبط موضوعاتها بموضوع البحث من قريب أو بعيد، حيث يستقي الباحث منها المعلومات الواردة في بحثه. يطلق على هذه الوثائق العلمية "المصادر والمراجع"، ويقصد بها:" إسناد البحث العلمي إلى معطيات علمية مهمة سابقة في الوجود لهذا البحث، تمنح البحث الجدّية، وتشير الى أنه قد قام على أسس علمية صحيحة".

وتتنوع هذه المصادر والمراجع، ولكل نوع منها خصائص تميزه عن غيره، يسعى الباحث للحصول عليها في أماكن تواجدها، كما يمكن له أن يحصل عليها من الميدان، أو عن طريق الانترنت. وعلى هذا الأساس سنتطرق أولا الى أنواع الوثائق العلمية، ثم كيفية الحصول عليها ثانيا.

أولا: أنواع الوثائق العلمية

يقاس تميّز البحث العلمي بقيمة وغزارة الوثائق العلمية التي اعتمد عليها الباحث لإعداد بحثه، ويمكن حصر هذه الوثائق في:

1- الوثائق الأصلية الأولية والمباشرة (المصادر)

هي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، وهي التي يطلق عليها اصطلاح "المصادر"، أي أنها تلك المصادر التي قام الباحث بتسجيل معلوماتها مباشرة استنادا إلى الملاحظة أو التجريب أو الإحصاء، أو جمع بيانات ميدانية لغرض الخروج بنتائج جديدة وحقائق غير معروفة سابقا.

ومن بين الوثائق التي تعتبر أهم المصادر الأصلية للبحوث القانونية ما يلي: القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، القواميس والمعاجم والموسوعات العلمية، المواثيق القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية، محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية، التشريعات والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة، العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا، العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا، الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية، نتائج المقابلات الشخصية، الاحصائيات الرسمية، التصريحات الرسمية للهيآت والشخصيات الرسمية، الأفلام التوثيقية والشهادات الحية، الوثائق الرسمية التي تتضمن أحداثا معينة ذات آثار قانونية.

وسنتولى بالشرح أهم المصادر الأصلية المعتمدة بكثرة في البحوث القانونية وهي:

1-1 معاجم اللغة والقواميس:

البحث القانوني يجب ان يكتب بلغة عربية سليمة، بحيث يضع فيه الباحث كل كلمة في موضعها الصحيح، ولن يتأتى له ذلك الا بالاستعانة بالمعاجم اللغوية، لمعرفة معاني المفردات الصعبة.

كما ان للقانون مصطلحات خاصة يجب لمعرفة معناها الصحيح الاستعانة بمعاجم قانونية متخصصة تفسر المعنى الدقيق لهذه المصطلحات. وعادة ما يكون البحث القانوني مقارنا، حيث يعرض فيه الباحث الاحكام المتعلقة بموضوع معين بين نظامين قانونيين، أحدهما يكون بلغة اجنبية مثل الفرنسية أو الإنجليزية. لذا يجب عليه أيضا الاستعانة بقواميس هذه اللغة الأجنبية، لمعرفة معاني مفرداتها.

وعلى ضوء ما تقدم فان المعاجم التي يستعين بها الباحث في اعداد بحثه تنقسم الى نوعين؛ معاجم لغوية ومعاجم قانونية.

ومن أمثلة معاجم اللغة العربية؛ القاموس المحيط للفيروز ابادي، ومعجم مختار الصحاح للرازي، ومعجم المصباح المنير للفيومي، ومعجم أساس البلاغة للزمخشري، ومعجم لسان العرب لابن منظور، والمعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية.

ومن أمثلة قواميس اللغة الفرنسية؛ قاموس لاروس، وقاموس روبيير، اما القواميس التي تترجم المفردات اللغوية الفرنسية الى العربية فمن أمثلتها قاموس المنهل.

ومن المعاجم القانونية التي تختص بشرح المصطلحات القانونية في الجزائر، نجد معجم المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري ليعقوبي م. ط، وقاموس المصطلحات القانونية لطاهري حسين.

أما في فرنسا فتوجد العديد من المعاجم القانونية التي تختص بتفسير المصطلحات القانونية لعل أهمها معجم Vocabulaire juridique للأستاذ Gerard Cornu. ويجب أن تكون هذه المعاجم في متناول يد الباحث طول فترة اعداد بحثه.

1-2 الموسوعات:

الموسوعات هي مصنف يتضمن جميع الموضوعات التي تتعلق بالنشاط الإنساني او بنوع معين من هذا النشاط، والموسوعات تتضمن شرحا لمختلف الموضوعات بطريقة موجزة، ومرتبة حسب موضوعاتها ترتيبا هجائيا، ويقوم بإعدادها مجموعة متميزة من العلماء من مختلف التخصصات، يتول كل واحد منهم حسب تخصصه شرح الموضوعات المتعلقة بجانب من جوانب النشاط.

والموسوعات التي يستعين بها الباحث اثناء بحثه اما موسوعات عامة او موسوعات قانونية متخصصة.

اما الموسوعات العامة فهي التي تضم موضوعات تتعلق بكل أوجه النشاط الإنساني، كالتاريخ، والجغرافيا، واللغة، والقانون، والفيزياء، والكيمياء، ...الخ.

وأما الموسوعات القانونية المتخصصة فتشمل موضوعات تتعلق بالفقه أو بالقانون. وفي فرنسا توجد موسوعات قانونية متخصصة كثيرة من أمثلتها:

-Encyclopédie Dalloz de Droit Civil.
- Encyclopédie Dalloz de Procédure Civil.
- Encyclopédie Dalloz de Droit International.
- Encyclopédie Dalloz de Droit Pénal.

1-3 النصوص القانونية:

درج الفقهاء على تعريف القانون بأنه:" مجموعة القواعد العامة المجردة التي تنظم سلوك الافراد في المجتمع، وتقترن بجزاء مادي يكفل احترامها".

واتجه الفقهاء في تقسيم القانون الى تقسيمات متعددة وفقا للأسس المختلفة التي تبنى عليها هذه التقسيمات. فبالنظر الى أطراف العلاقة التي يحكمها القانون ينقسم القانون الى قانون عام وقانون خاص. فالقانون العام هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات التي تكون الدولة طرفا فيها باعتبارها سلطة ذات سيادة، اما القانون الخاص فهو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الافراد أو بينهم وبين الدولة باعتبارها شخصا عاديا لا باعتبارها سلطة ذات سيادة.

أما بالنظر الى مدى إمكانية اتفاق الافراد على مخالفة القاعدة القانونية، تنقسم قواعد القانون الى قواعد آمرة وقواعد مكملة او مفسرة. فالقواعد الآمرة هي القواعد التي لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها، اما القواعد المكملة فهي التي يسمح للأفراد مخالفتها بموجب اتفاقات خاصة.

وتتدرج القواعد القانونية وفق الترتيب التالي:

-الدستور

-الاتفاقيات الدولية

-القوانين العضوية والعادية

-الأوامر

-القوانين الفرعية (اللائحية، المراسيم)

ويجب على الباحث حصر كل النصوص القانونية السارية المفعول المتعلقة بموضوع بحثه، كما يجب على الباحث أن يكون على اطلاع وبينة بكل ما يطرأ على هذه النصوص من تعديل أو إلغاء. ومن الأخطاء الفادحة التي يقع فيها الباحثين الاستناد إلى نصوص قانونية قديمة قد عدّلت أو الغيت دون ان يكون على اطلاع بهذا التعديل او الإلغاء، أو ان لا يكون على اطلاع بنصوص قانونية أخرى مرتبطة بموضوع بحثه ولها آثار مهمة عليه.

وإذا كانت دراسة الباحث دراسة مقارنة فعليه الإلمام بمختلف النصوص القانونية المراد المقارنة بينها وما يطرأ عليها من تعديل أو إلغاء، ومعرفة نقاط الارتباط والاختلاف بينها والإحاطة بالنظريات التي تحكمها.

1-4 المجموعات القضائية:

المجموعات القضائية هي المصنفات التي تضم الاحكام القضائية في الدعاوى المختلفة، وهي تنقسم الى نوعين؛ مجموعات قضائية رسمية، مجموعات قضائية غير رسمية.

أما المجموعات القضائية الرسمية فهي المصنفات التي تضم الاحكام القضائية الصادرة عن جهة معينة والتي تقوم بجمعها هذه الجهة نفسها، وذلك عن طريق مكتبها الفني، الذي يتولى ترتيب هذه الاحكام وفهرستها ونشرها وتوزيعها على الجهات المختصة كالمعاهد والكليات العلمية، والمكتبات المتخصصة.

وتصدر هذه المجموعات بطريقة دورية–عادة سنوية–، وتتميز بأنها تضم الى جانب نصوص الاحكام والقرارات، وقائع الدعوى، وحيثيات الاحكام والقرارات.

ومن أمثلتها في مصر: –مجموعة أحكام محكمة النقض، – مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا، – مجموعة أحكام مجلس الدولة.

ومن أمثلتها في فرنسا:

-Bulletin des arrêts de la cour de cassation.
-Les grand arrêt de la jurisprudence administrative.
-Recueil des décisions du conseil d'État.
- Recueil des décisions du conseil constutionnel.

أما المجموعات القضائية غير الرسمية فهي المصنفات التي يصدرها بعض المتخصصين في مجال القانون، وتضم اهم الاحكام والقرارات القضائية التي صدرت من جهة قضائية معينة في فترة زمنية محددة.

وتتميز هذه المجموعات بأنها تتضمن عادة منطوق الاحكام والقرارات فقط، دون عرض لحيثياتها، او وقائها، كما تتميز بأنها تضم مجموعة من الاحكام والقرارات صدرت عن جهة قضائية معينة في فترة زمنية طويلة نسبيا.

ومن أمثلة هذه المجموعات في مصر: –موسوعة الفكهاني، –موسوعة عمر.

ويجب أن يعتني الباحث بالاطلاع على المجموعات القضائية بنوعيها الرسمية وغير الرسمية، ليرى التطبيق العملي للنصوص التي تحكم موضوع بحثه، وليعرف الاتجاه القضائي في تفسير هذه النصوص، وعليه أن يجمع كل الاحكام التي تتعلق بموضوع بحثه، ويستشهد بها في بحثه كلما دعت الحاجة الى ذلك إما مؤيدا أو ناقدا، وسواء كان هذا أو ذاك فانه يجب أن يستند في رايه الى مبررات منطقية.

والبحث القانوني المتميز، هو الذي يزخر بالأحكام والقرارات القضائية في كل أجزائه، ولا سيما الأحكام والقرارات القضائية الواردة في المجموعات القضائية الرسمية، لأنها ادق من حيث المصدر، واشمل من حيث الموضوع من الاحكام والقرارات الواردة في المجموعات القضائية غير الرسمية.

ويجب على الباحث حينما يستشهد بحكم او قرار قضائي ان ينقل منطوقه كما ورد بكل دقة دون حذف أو زيادة، وان يضعه بين قوسين، وأن يبين في الهامش كل بيانات هذا الحكم أو القرار.

2–الوثائق غير الأصلية وغير المباشرة (المراجع)

أما المصادر غير الأصلية أو غير المباشرة أو الثانوية أو ما يسمى بالمراجع فهي:" التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأولية فتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التعليق أو التلخيص".

وقد تكون هذه المراجع مؤلفات عامة أو متخصصة أو دوريات أو رسائل تخرج لنيل إحدى الدرجات العلمية.

2-1 المؤلفات العامة:

المؤلفات العامة هي تلك المؤلفات التي تحتوي على شروح عامة لموضوع قانوني معين، بحيث تتضمن هذه المؤلفات العناصر الأساسية والمعلومات الضرورية المتعلقة بهذا الموضوع.

والمؤلفات العامة تتضمن موضوعات كثيرة فرعية تتصل بموضوعها الأساسي، ويتناول المؤلف شرحها بطريقة اجمالية دون تعمق او بسط في تفصيلاتها، ومن امثلتها المؤلفات الاكاديمية التي تدرس لطلبة ميدان الحقوق في طور اللسانس والماستر، ككتب النظرية العامة للقانون، نظرية الحق، النظرية العامة للالتزامات، شرح قانون العقوبات في قسميه العام والخاص ...الخ.

ويتميز أسلوب كتابة هذه المراجع بسهولته ووضوحه وايجازه، لأنها عادة تقدم الى الطالب المبتدئ، بحيث يتعلم من خلالها المبادئ الأساسية لفرع معين من فروع القانون، فتكون لديه ملكة قانونية يستطيع بها فهم أي مشكلة قانونية تواجهه والبحث عن حلول لها.

والمراجع العامة هي أكثر وثائق البحث القانوني توافرا في المكتبة القانونية، وهي تفيد الباحث في علم القانون في عدّة وجوه:

-تفيده في استخراج موضوع بحثه

-تفيده في اعداد خطة البحث

-المراجع العامة ترشد الباحث الى المراجع التي تدور حول موضوع بحثه.

وقد تصدر عدّة طبعات للمرجع العام، وعندئذ يجب على الباحث ان يعود الى أحدثها، التي قد تحتوي على آراء جديدة لمؤلفها، او نصوص تشريعية حديثة، او اتجاه قضائي جديد في موضوع معين لم يعرض في الطبعات القديمة، اما إذا استعان الباحث بعدة طبعات مختلفة لمرجع واحد، فيجب عليه ان ينوه الى ذلك في الهامش.

2-2 المؤلفات المتخصصة:

المؤلفات المتخصصة هي تلك المؤلفات التي يعالج فيها مؤلفها موضوعا دقيقا محددا يتصل اتصالا وثيقا بموضوع البحث. وهذه المؤلفات هي أقرب المراجع صلة بموضوع البحث وبالتالي فهي اهم المراجع التي يعتمد عليها الباحث في اعداد بحثه، لأنها تكتب بأسلوب عميق، دقيق، وتتميز بالمعالجة الشاملة لموضوع معين، بحيث تتضمن كل ما ورد حول هذا الموضوع من آراء فقهية، او احكام قضائية او نصوص تشريعية، بالإضافة الى تناولها لأفكار صاحبها وآرائه، وهي تفيد الباحث سواء شملت كل جزئيات موضوع بحثه او شملت بعض هذه الجزئيات.

والمؤلفات المتخصصة تتميز عن المؤلفات العامة في انها تتناول موضوعا دقيقا تناوله المرجع العام عادة بصورة عابرة، فعلى سبيل المثال إذا كان كتاب "نظرية القانون" مرجعا عاما لأنه؛ يتناول كل الموضوعات التي تدور حول نظرية القانون مثل التعريف بالقانون، وخصائص القاعدة القانونية، واقسام القانون، ومصادره، وطرق تفسيره، وأخيرا انقضاؤه، فان موضوعا ضمن موضوعات هذا المرجع هو "الاعتذار بجهل القانون" يصلح ان يكون موضوعا لبحث متخصص.

ونظرا للأسلوب الدقيق الذي تكتب به المراجع المتخصصة فهي لا تدرس للطلبة المبتدئين في الطور الأول وانما يمكن ان تدرس في مرحلة ما بعد التدرج كمقاييس مستقلة.

2-3 الرسائل والمذكرات الجامعية:

يقصد بالرسائل والمذكرات الجامعية الدراسات والأبحاث العلمية المعمّقة التي يتم إعدادها خلال مدة زمنية معينة تحدد ضمن التعليمات والتنظيمات الصادرة عن الجامعة. ويخضع إعدادها إلى إشراف علمي من طرف اساتذة مختصين في مجال الدراسة. ويجب على الباحث أن يكون على اطلاع ومعرفة بأكثر الموضوعات -التي تندرج ضمن مجال تخصصه- التي تطرح مشاكل وتكون جديرة بالبحث والدراسة والتحليل. وتتنوع هذه المذكرات والرسائل الجامعية تبعا للدرجة العلمية المراد الحصول عليها، بحيث يوجد مذكرة الليسانس، مذكرة الماستر، مذكرة الماجستير كما كان معمولا به في النظام الكلاسيكي، ورسالة أو أطروحة الدكتوراه.

وتعتبر مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه أكثر الأبحاث العلمية عمقا وثراء من حيث المعلومات المتخصصة أيا كان مصدرها كما انها تتميز بمنهجية عالية تميزها عن غيرها من الأبحاث كالكتب، كما يفترض انها تتميز بالجدة في المسائل التي تعالجها.

2-4 الدوريات:

الدورية القانونية هي مصنف مطبوع يصدر عن جهة علمية متخصصة، تشرف على إصداره سنويا او بصورة نصف سنوية او ربع سنوية، وهو يضم مجموعة من البحوث المتخصصة او الاحكام القضائية او النصوص التشريعية، تدور كلها حول هدف واحد صدرت من اجله الدورية، تدور كلها حول هدف واحد صدرت من اجله الدورية.

وقد تصدر الدوريات عن كلية او معهد او مدرسة عليا او جمعية علمية، وقد يكون الهدف من إصدارها هو البحث في مختلف فروع القانون، او في فرع من فروعه.

وتظم الدوريات-عادة- مقالات متخصصة أو تعليقات على الاحكام والقرارات القضائية، او أحدث النصوص التشريعية، لذلك لا غنى لاي باحث عن الاستعانة بها، لإثراء بحثه بأحدث وأعمق الآراء والاحكام والنصوص التي تدور حول موضوع بحثه، غالبا ما تكون البحوث الواردة في الدوريات أبحاث جيدة، لأنها تعرض عادة على لجنة لتحكيمها وتقييمها قبل نشرها في الدورية.

ويلحق بالدوريات المجلات العامة، والصحف التي تصدر يومية أو أسبوعية أو شهرية أو تحتوي على مواد علمية واجتماعية وثقافية وسياسية وقانونية، وكذلك الكتب السنوية التي تنشرها الدول المختلفة أو المنظمات الدولية المتضمنة دراسات وبحوث متخصصة، وكذلك الكتب التي تنظم اعمال المؤتمرات.

ومن أمثلة الدوريات المتخصصة في الجزائر مجلة المفكر التي تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة.

ثانيا: كيفية الحصول على المصادر والمراجع

المكتبة من أهم الأماكن التي يستطيع الباحث ان يجد فيها ما ينشده من مصادر ومراجع يعتمد عليها في كتابة بحثه العلمي، كما يمكن له الوصول الى المعلومات التي يدرجها في بحثه من الميدان أو عن طريق الانترنت.

1- المكتبة:

المكتبة هي المكان الذي توجد فيه المصادر والمراجع التي يعتمد عليها الباحث لاستقاء المعلومات المتعلقة بموضوع بحثه.

والمكتبة تنقسم من حيث تنوع الكتب التي يحتاج اليها الباحث القانوني الى نوعين؛ مكتبات عامة، ومكتبات قانونية متخصصة. اما المكتبات العامة فهي المكتبات التي تضم مصادر ومراجع تضم كل فروع المعرفة، كالأدب، واللغة، والقانون، والجغرافيا، والتاريخ ...الخ وتوجد في كل ارجاء الوطن، ومن أبرز هذه المكتبات وأشهرها المكتبة الوطنية بالحامة.

اما المكتبات القانونية المتخصصة فهي المكتبات التي تضم الكتب والدوريات والبحوث المتعلقة بالقانون وتوجد هذه المكتبات داخل الكليات والمعاهد العلمية المتخصصة، ككلية الحقوق والعلوم السياسية، وداخل الهيئات القضائية والتشريعية. ومن أشهر هذه المكتبات مكتبة كليات الحقوق والعلوم السياسية بالجامعات الجزائرية.

وتكمن أهمية هذه المكتبات في ثرائها بالكتب والمراجع المتخصصة، والسبب في ذلك هو قدم المؤسسات العلمية التي توجد فيها هذه المكتبات، وتراكم المراجع والدوريات فيها منذ انشائها حتى الآن.

ونظرا لأن الدرس لا يتسع لأكثر من هذا، ننصح الطالب بالبحث في المراجع المتخصصة خاصة في علم المكتبات في مسألة: -**أنواع المكتبات، -كيفية الحصول على المراجع داخل المكتبة، -آداب التعامل داخل المكتبة**

2- الميدان:

من بين طرق جمع الوثائق العلمية جمع المعلومات العلمية من الميدان، وذلك من خلال الاستبيان، المقابلة، والملاحظة.

2-1 المقابلة:

المقابلة هي عبارة عن تفاعل لفضي بين شخصين أو أكثر من خلال محادثة أو حوار بين الباحث والأشخاص المبحوثين، بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه. وفي البحوث القانونية فإنّ مقابلة رجال الفقه والقضاء ومن لهم خبرة ودراية واسعة في ميدان العلوم القانونية من شأنه أن يؤدي إلى إثراء البحث وتعميقه أكثر.

ولأن الدرس لا يتسع لأكثر من هذا، ننصح الطالب بالبحث في المراجع المتخصصة للتعرف على -**أهمية المقابلة في البحث العلمي، -الاعداد للمقابلة، -الآداب الواجب اتباعها اثناء المقابلة.**

2-2 الملاحظة:

الملاحظة هي المشاهدة الحسية للظواهر وتعتبر الملاحظة الطريقة الأساسية في دراسة الظواهر الطبيعية وفي دراسة بعض الظواهر الإنسانية والاجتماعية.

أمّا الملاحظة العلمية هي ملاحظة دقيقة، منهجية، وهادفة تكون وفق قواعد وخطوات معينة وهي تسعى إلى تحقيق أهداف عليمة.

ولأن الدرس لا يتسع لأكثر من هذا، ننصح الطالب بالبحث في المراجع المتخصصة للتعرف على: -**شروط الملاحظة الناجحة**، -**أنواع الملاحظة**.

2-3 الاستبيان:

الاستبيان عبارة عن استمارة تتضمن بعض الأسئلة موجهة إلى عينة من أفراد المجتمع حول ظاهرة أو مسألة معينة. وينقسم الاستبيان من حيث نوع الأسئلة التي يتضمنها إلى:

- **الاستبيان المغلق (المقيد):** وهو مقيد بعدد من الأجوبة يضعها الباحث تحت كل سؤال وعلى المجيب أن يختار أحدها أو بعضها.

-**الاستبيان المفتوح:** وهنا يكون للمجيب الحرية المطلقة في الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الباحث، دون أن يتقيد بأجوبة معينة وأن أهم ما يميز هذا النوع من الاستبيان أنه يحتوي على إجابات مختلفة ومتنوعة، قد يصعب على الباحث فيما بعد حصرها وتصنيفها إلى فئات.

-**الاستبيان المغلق المفتوح:** هو استبيان توليفي (توفيقي) يجمع بين النوعين السابقين بحيث يختار المجيب الإجابة الملائمة من بين الإجابات المحددة من طرف الباحث معلقا عليها بآرائه الشخصية.

ولأن الدرس لا يتسع لأكثر من هذا، ننصح الطالب بالبحث في المراجع المتخصصة للتعرف على: --**شروط صياغة الاستبيان**.

3- شبكة الانترنت:

تعتمد البحوث العلمية إلى جانب المصادر والمراجع الموجودة على مستوى المكتبة، على المصادر والمراجع الإلكترونية، خاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي أثمرت على ظهور مصطلح جديد وهو مصطلح المعلوماتية عن بعد، حيث أصبح الباحث بإمكانه الحصول على عدد هائل من المصادر والمراجع المتعلقة ببحثه، وذلك من خلال الولوج إلى مختلف المواقع الإلكترونية العامة والمتخصصة المتاحة عبر الأنترنيت دون تحمل عناء السفر، لذلك تعتبر الأنترنيت أهم مصدر إلكتروني للبحث عن المصادر والمراجع ومن ثمّ تجميع المعلومات المرتبطة بموضوع البحث، وهي عبارة عن شبكة عالمية تتكوّن من عدد كبير من الحواسب الآلية المتصلة ببعضها البعض عن طريق خطوط الاتصالات الدولية. ويتم تنظيم العمل داخل تلك الشبكة عن طريق بروتوكولات خاصة (http) وبروتوكول (tep/ip) وبروتوكول (ftp).

والقانون كغيره من العلوم اهتم المشتغلون به في مختلف دول العالم بتسجيل احكامه عبر شبكة الانترنت، حتى تتصل جميع الجهات المختصة بالقانون بعضها ببعض، لمعرفة أحدث ما توصل اليه البحث القانوني من تقدم، ولكي تستفيد الدول المختلفة من تجارب بعضها البعض.

ويمكن للباحث القانوني عن طريق الاتصال بشبكة الانترنت الحصول على أحدث الاحكام والقرارات والمعلومات التي تتعلق بموضوع بحثه، سواء كانت بحوثا فقهية أم أحكاما قضائية أم نصوص تشريعية، دون التنقل من مكانه عن طريق استخدامه لجهاز كمبيوتر شخصي، واشتراكه في خدمة الانترنت.

ولأن الدرس لا يتسع لأكثر من هذا، ننصح الطالب بالبحث في المراجع المتخصصة للتعرف على: -**أهم الخدمات البحثية التي تقدمها شبكة الانترنت، -وأهم الجهات المختصة بعرض معلومات وأحكام قانونية على الانترنت.**